

النزاعات المسلحة المُدَوَّلة

م.م. صلاح جمعة حسين

Salah.hussein@uoanbar.edu.iq

م.م. علي محمد حسين

Ali.aljabri@uoanbar.edu.iq

م.م. حميد إبراهيم حنظل

Hamid.lbrahim@uoanbar.edu.iq

المستخلص:

يتناول هذا البحث النزاعات المسلحة المُدَوَّلة ، التي تتميز بوجود عنصر خارجي مما يجعل تصنيفها القانوني أكثر تعقيداً، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مفهوم هذه النزاعات، حيث أظهر أن تداخل العوامل الداخلية والخارجية يتطلب معالجة خاصة، وكما كشف البحث عن التحديات القانونية، حيث لا يوفر القانون الدولي الإنساني إطاراً واضحاً للنزاعات المُدَوَّلة، مما يصعب تطبيق القوانين بشكل فعال. لقد أكد البحث على أهمية دور الفقهاء والاتفاقيات الدولية في صياغة القواعد القانونية المتعلقة بهذه النزاعات، مما يعزز الفهم القانوني ويوجه السياسات الدولية، وكما أظهرت النتائج أن النزاعات المسلحة المُدَوَّلة تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين. في ضوء النتائج، يوصي البحث بتطوير أطر قانونية دولية واضحة تتعلق بالنزاعات المسلحة المُدَوَّلة لضمان حماية فعالة للمدنيين، وكما ينبغي تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات المرتبطة بها، وزيادة الوعي القانوني من خلال برامج تدريبية وورش عمل، ويجب على المجتمع الدولي أيضاً اتخاذ تدابير فعالة لحماية المدنيين المتضررين، بالإضافة إلى أهمية البحث المستمر لفهم ديناميكيات هذه النزاعات بشكل أفضل، ويسهم هذا البحث في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع النزاعات المسلحة المُدَوَّلة وتحقيق الاستقرار والسلام. الكلمات المفتاحية: النزاعات، الأسلحة، المُدَوَّلة

Abstract:

This research deals with internationalized armed conflicts, which are characterized by the presence of an external element, which makes their legal classification more complex. The research relied on the descriptive analytical approach to review the concept of these conflicts, as it showed that the overlap of internal and external factors requires special treatment. The research also revealed legal challenges, as international humanitarian law does not provide a clear framework for internationalized conflicts, which makes it difficult to apply laws effectively. The research emphasized the importance of the role of jurists and

international agreements in formulating legal rules related to these conflicts, which enhances legal understanding and guides international policies. The results also showed that internationalized armed conflicts lead to serious violations of human rights, which requires urgent action to protect civilians. In light of the results, the research recommends developing clear international legal frameworks related to internationalize armed conflicts to ensure effective protection of civilians. Cooperation between states and international organizations should also be enhanced to address the challenges associated with them, and legal awareness should be increased through training programs and workshops. The international community should also take effective measures to protect affected civilians, in addition to the importance of continuous research to better understand the dynamics of these conflicts. This research contributes to developing effective strategies to deal with internationalized armed conflicts and achieve stability and peace.

Keywords: conflicts, weapons, internationalization

مقدمة

تُعد النزاعات المسلحة المُدَوَّلة من الظواهر المعقدة التي تشهدها الساحة الدولية في العصر الحديث، وهي تعكس تداخلاً معقداً بين السياسة، الاقتصاد، حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وتتسم هذه النزاعات بأنها ليست مجرد صراعات عسكرية تقليدية بين دولتين أو أطراف متنازعة، بل تشمل تدخلات دولية، دعم خارجي، ووجود أطراف غير حكومية تلعب دوراً محورياً في مجريات الأحداث.

تتعدد أسباب النزاعات المسلحة المُدَوَّلة، حيث يمكن أن تنشأ عن الخلافات السياسية، التوترات العرقية، أو حتى الصراعات الاقتصادية، كما أن العوامل الاجتماعية والدينية تلعب دوراً كبيراً في تأجيج هذه النزاعات، مما يجعلها معقدة وصعبة الحل، في كثير من الأحيان، تؤدي التدخلات الخارجية إلى تفاقم الأوضاع، حيث تُستخدم النزاعات كوسيلة لتحقيق مصالح استراتيجية أو اقتصادية.

تترك النزاعات المسلحة المُدَوَّلة تأثيرات عميقة على الدول والمجتمعات المعنية، حيث تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، تهجير السكان، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، كما تتسبب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل، التعذيب، والاعتقالات التعسفية، تُعاني المجتمعات المتأثرة من آثار نفسية طويلة الأمد، حيث يعيش

الأفراد في بيئات مليئة بالخوف وعدم الاستقرار، ومن المعلوم ان النزاعات تؤثر أيضاً على الأمن الإقليمي والدولي، حيث تنتشر آثارها إلى دول مجاورة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وتتطلب هذه الأوضاع استجابة دولية منسقة، سواء من خلال الدبلوماسية، المساعدات الإنسانية، أو التدخلات العسكرية في بعض الحالات.

وتُعتبر تسوية النزاعات المسلحة المُدولة تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، تتطلب الحلول الفعالة فهماً عميقاً للعوامل المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى التزام الأطراف المختلفة بالسلام والاستقرار، وتتنوع آليات الحل من المفاوضات المباشرة إلى التدخلات العسكرية، لكن كل منها يحمل مخاطر وتحديات خاصة.

في هذا السياق، تلعب المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة دوراً محورياً في جهود الحل، من خلال تقديم الدعم السياسي والإنساني، وتنظيم عمليات السلام، ومع ذلك، تواجه هذه الجهود صعوبات كبيرة بسبب تعقيدات النزاعات وتداخل المصالح الدولية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في فهم طبيعة النزاعات المسلحة المُدولة وتأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تحليل كيفية تأثير التدخلات الخارجية على مسار هذه النزاعات، وهناك حاجة ملحة لفهم كيفية نشوء هذه النزاعات، وكيفية إدارتها، وما هي العوامل التي تؤدي إلى تفاقمها أو حلها، وتتمثل الفجوة البحثية في نقص الدراسات التي تربط بين النزاعات المسلحة المُدولة وتأثيراتها على المجتمعات المحلية والدولية، وعلى الرغم من وجود الكثير من الأبحاث حول النزاعات التقليدية، إلا أن هناك حاجة لدراسات تركز على السياقات المعقدة التي تتضمن تدخلات دولية وأطراف غير حكومية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية

يُساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول النزاعات المسلحة المُدولة، من خلال تقديم رؤى جديدة حول العوامل المسببة، وتداعيات التدخلات الخارجية، وكما يساعد في فهم ديناميكيات النزاعات بشكل أفضل، مما يساهم في تطوير نظريات جديدة في هذا المجال.

الأهمية العملية

تساعد النتائج المستخلصة من البحث صانعي السياسات، المنظمات غير الحكومية، والهيئات الدولية في فهم كيفية التعامل مع النزاعات المسلحة المُدولة، ويمكن أن يُستخدم البحث كدليل

لتطوير استراتيجيات فعالة لحل النزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والسلام في المناطق المتأثرة.

تساؤلات البحث

١. ما هي العوامل الرئيسية التي تساهم في نشوء النزاعات المسلحة المُدوَّلة؟
٢. كيف تؤثر التدخلات الدولية على مسار النزاعات المسلحة المُدوَّلة؟
٣. ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات المسلحة المُدوَّلة على المجتمعات المحلية؟

أهداف البحث

١. تحليل العوامل المسببة للنزاعات المسلحة المُدوَّلة.
٢. دراسة تأثير التدخلات الخارجية على تطورات النزاعات.
٣. تقييم الآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة المُدوَّلة على المجتمعات المحلية.
٤. تقديم توصيات لتحسين استراتيجيات الحلول السلمية.

فرضيات البحث

١. هناك علاقة إيجابية بين التدخلات الدولية وتفاقم النزاعات المسلحة المُدوَّلة.
٢. تؤدي النزاعات المسلحة المُدوَّلة إلى آثار سلبية كبيرة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية.
٣. يمكن أن تساهم استراتيجيات الحلول السلمية المدروسة في تقليل تأثير النزاعات المسلحة المُدوَّلة على الأمن الإقليمي والدولي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة النزاعات المسلحة المُدوَّلة، يتمثل المنهج الوصفي في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالنزاعات لتقديم وصف دقيق للسياقات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي تساهم في اندلاعها، مستنداً إلى مصادر متعددة مثل التقارير الحكومية والدراسات الأكاديمية، أما المنهج التحليلي، فيركز على تحليل البيانات لفهم العلاقات بين العوامل المختلفة التي تؤثر في النزاعات، مع التركيز على التأثيرات المتبادلة بين التدخلات الدولية والأطراف المتنازعة.

الدراسات السابقة

١. سلوى أحمد ميدان، سمعان سلمان الرحمن شواني، الطبيعة القانونية للنزاعات الدولية ومعايير تكيفها، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٢

لقد نظمت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقان بهما لعام ١٩٧٧ النزاعات المسلحة، مصنفة إياها إلى نوعين: النزاع الدولي والنزاع غير الدولي، وكما تضمنت القواعد العرفية للقانون الدولي بعض الأحكام التي تنطبق على كلا النوعين، ومع ذلك فإن انتهاكات حقوق الإنسان داخل بعض الدول، بالإضافة إلى مصالح وأهداف الدول الأجنبية والجماعات المسلحة، أدت إلى زيادة التدخلات في النزاعات غير الدولية، حيث أصبح هذا التدخل إما مباشرًا أو غير مباشر حسب كل حالة، وقد جعل ذلك طبيعة النزاع تتسم بكونه دوليًا نتيجة لتدخل أطراف أجنبية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال دعم جماعات مسلحة.

في هذا السياق، اعتبرت محكمتان دوليتان (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية) بعض النزاعات، مثل قضية تاديتش في يوغوسلافيا وقضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا، على أنها نزاعات دولية، وبطبيعة الحال، تتعدد النزاعات المسلحة الدولية وأهدافها ووسائلها، مما يؤدي إلى انتهاكات واسعة وضحايا من المدنيين غير المشاركين في العمليات المسلحة، بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالأعمال المدنية والمؤسسات الحكومية، وقد تصل هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وتنظم هذه الانتهاكات المسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية الفردية للمرتكبين، لكن إثبات هذه المسؤولية ومحاكمتها يعد أمرًا صعبًا بسبب غياب القانون الدولي الإنساني والقواعد التي تحدد مسؤوليات الأطراف في النزاعات المسلحة الدولية، أما في بحثنا ها فقد تناولنا مفهوم النزاعات المسلحة المُدَوَّلة بالإضافة إلى ذلك تم تحديد التأهيل القانوني لمثل هكذا نوع من النزاعات.

٢. رامي لايا، التوصيف القانوني للنزاعات المسلحة الداخلية ذات الطابع الدولي، ٢٠٢٢

تشير النزاعات المسلحة المُدَوَّلة إلى تلك النزاعات التي تكون في الأصل نزاعات مسلحة داخلية بين أطراف محلية، لكنها تصبح في مرحلة ما دولية نتيجة لتدخل مسلح خارجي، وتكمن المشكلة في النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل في احتوائه على عنصر خارجي إلى جانب العنصر الداخلي، مما ينتج عنه نزاع مختلط لا يمكن تصنيفه كنزاع دولي أو غير دولي، كما أن هذا النوع من النزاعات ليس له مكان في نصوص القانون الدولي الإنساني، الذي يعترف فقط بنوعين من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

لذلك فإن القانون الدولي الإنساني يطبق قواعد مختلفة على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ولكن من المنظور الإنساني، تكمن الصعوبة في عدم وجود توازن بين القوانين المعمول بها في حالات النزاع المسلح الداخلي وتلك المعمول بها في النزاعات الدولية، ويتطلب تطبيق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة المُدَوَّلة عملية تأهيل قانونية لهذه النزاعات.

أما في بحثنا يهدف إلى التعريف في مفهوم النزاعات المسلحة المُدَوَّلَة، والإشارة إلى أهم خصائصها، بالإضافة إلى تحديد التأهيل القانوني لهذا النوع من النزاع.

النتائج الرئيسية للبحث

١. **طبيعة مختلطة:** لا يمكن القول إن النزاع المسلح المدو المُدَوَّل هو نزاع دولي أو غير دولي، إذ يحتوي على عنصر خارجي بجانب العنصر الداخلي، مما يجعله نزاعاً مختلطاً.
٢. **صعوبات التأهيل القانوني:** الطبيعة المختلطة للنزاعات المسلحة المُدَوَّلَة تُظهر العيوب والصعوبات في تأهيلها من الناحية القانونية، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في ضوء ذلك، ويرتبط تفعيل قواعد الحماية الإنسانية بتصنيف النزاعات إلى دولية وغير دولية، مما يعقد تطبيق القواعد القانونية.

الإطار النظري/ المبحث الأول

مفهوم النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل وأنواعه

يمكن القول ان النزاع المسلح هو صراع يتضمن استخدام القوة العسكرية بين طرفين أو أكثر، ويتميز هذا النزاع بالأعمال العدائية، ويكون النزاع المسلح الداخلي عندما تساند دولة أخرى ويتم السيطرة على أنشطة جماعة مسلحة من غير الدول التي تعمل ضد حكومتها، أو عن طريق قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات إذا كانت طرفاً في النزاع المسلح، لذلك سوف نسلط الضوء بشكل من الإيجاز عن تعريف النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل وأهم أنواعه من خلال المطلبين التاليين: -

المطلب الأول

تعريف النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل

ومن الناحية التاريخية، فإن مصطلح "النزاع المسلح" ليس جديداً تماماً في القانون الدولي، فقد ارتبط هذا المصطلح دوماً بمصطلح "الحرب" كأحد مظاهره أو تعبيراته، على سبيل المثال، نصت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ على أن جميع الأطراف يجب أن تعزز جهودها وتسعى إلى الحفاظ على السلام وتجنب الصراع المسلح بين الدول^(١)، ولأن التوصل إلى تعريف عام ومقبول وعملي للنزاع المسلح أمر صعب، فهناك تعريفات عديدة متاحة. ويُوصَف النزاع المسلح على نطاق واسع بأنه "استخدام القوة المسلحة من جانب طرف ضد أطراف أخرى، والتي قد تكون دولاً أو جماعات

(1) Al-Saleh, Muhammad Jamal. The role of private security companies in managing armed conflicts in Africa after the end of the Cold War, PhD thesis, Faculty of Law and Political Science, University of May 8, 1945, Guelma, Algeria, 2018-2019, pp. 53-54

مسلحة فيما بينها أو بين حكوماتها، وهناك أيضاً العديد من النزاعات المسلحة ذات الطبيعة المتغيرة، حيث قد تشارك العصابات المسلحة وغير النظامية، فضلاً عن المرتزقة، في القتال المسلح إذا أرغمت على ذلك.

وبشكل أكثر تحديداً، يمكن تعريف النزاع المسلح بأنه صراع مسلح بين دولتين أو أكثر (يُشار إليه باسم الصراع الدولي)، أو بين القوة العسكرية للدولة وجماعات مسلحة أو ميليشيات (يُشار إليه باسم "الصراع الداخلي")، أو بين مجموعتين داخل نفس الإقليم (يُشار إليه باسم "الصراع المدني أو المدني").

ويتم استخدام العنف الشديد من قبل القوات والجماعات المسلحة في كل هذه الأنواع من الصراعات لأنه بغض النظر عما إذا كان الصراع محلياً أو دولياً، فإنه ينطوي دائماً على طرفين أو أكثر وكل طرف يستخدم القوة والأسلحة في محاولة للسيطرة والنصر بأي ثمن.

إن الصراعات القانونية غير المسلحة التي لا تصنف على أنها صراعات مسلحة مثل الإضرابات والتوترات والأعمال العدوانية المنعزلة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، ولا تندرج ضمن هذا التعريف، كما أن معنى الحرب العسكرية بالغ الأهمية^(١)، ومن خلال اتفاقيات جنيف الأربع لحقوق الإنسان التي اعتمدت في ١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين اللذين اعتمدا في ٨ يونيو/حزيران ١٩٧٧، يتحدد مدى تطبيق القانون الإنساني الدولي، وأي ظرف لا يشكل نزاعاً مسلحاً أو لا يمكن تصنيفه على هذا النحو يظل خاضعاً للقانون الوطني للدولة.

أما عن مفهوم النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل لا شك أن مفهوم النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل وما يرتبط به من معاني جديدة لذلك فقد أوصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ١٩٤٨ أن يكون تطبيق اتفاقيات جنيف كاملة ضمن نطاق القانون الإنساني الدولي في جميع حالات النزاع المسلح التي ليست ذات طابع دولي، وخاصة في حالات الحروب الأهلية، أو النزاعات الاستعمارية، أو الحروب الدينية التي قد تحدث على أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة أو أكثر، كما أوصت اللجنة في مشروع تقرير قدمته إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين في عام ١٩٧١ بتطبيق كامل نطاق القانون الإنساني الدولي على الحروب الأهلية عندما تتدخل القوات الأجنبية.

وفي قضية المتهم دوسكو تاديتش، تناولت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة موضوع هذا النوع من الصراع. وللتوصل إلى فهم دقيق لطبيعة هذا الصراع،

^(١)Al-Saleh, Muhammad Jamal, op.cit p.53-54.

كان على المحكمة أن تدرس الحقائق والمواقف والظروف المحيطة بالصراع اليوغوسلافي فضلاً عن العمليات العسكرية وشبه العسكرية الأميركية في نيكاراغوا عام ١٩٨٦، وقالت المحكمة: "لا يمكن إنكار أن الصراع المسلح يعتبر دولياً إذا اندلع بين دولتين أو أكثر"، مضيفة تعريفاً جديداً للصراع المسلح إلى الانقسام المزدوج الذي تم إنشاؤه سابقاً، وعلاوة على ذلك^(١)، عندما يبدأ نزاع مسلح داخلي على أراضي دولة ما، فإنه قد يصبح دولياً أو حسب الموقف، قد يتخذ طابعاً دولياً بالإضافة إلى كونه نزاعاً مسلحاً داخلياً إذا أرسلت دولة أخرى قواتها للتدخل أو إذا كان بعض المشاركين يقاتلون نيابة عن تلك الدولة الأخرى. ويرد في هذا التعريف حالتان من النزاعات المسلحة الداخلية ذات المكون الدولي:

- ترسل دولة أخرى قواتها إلى النزاع للمساعدة في حله، حيث أن المشاركون في الصراع المسلح الداخلي الذين يقاتلون من أجل مصلحة تلك الدولة الأخرى مدعومون من قبل دولة أخرى، وتلك الصراعات التي تكون في البداية صراعات مسلحة داخلية بين أطراف داخلية، ولكن في لحظة معينة وفي ظل ظروف معينة تصبح دولية من خلال تدخل خارجي مسلح واحد أو أكثر، لدعم طرف أو أكثر من أطراف الصراع، بهدف التأثير على نتيجة هذا الصراع وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية معينة، سواء كان هذا التدخل علنياً أو سرياً،" هو تعريف آخر للصراعات المسلحة الداخلية الدولية، ويصفها وصف آخر بأنها "حروب داخلية تطورت، عند التدخل الأجنبي، من مجرد دعم مادي ولوجستي إلى تدخل عسكري، واكتسبت تدريجياً طابعاً دولياً.
- هناك جدل حول ما إذا كان ظرف معين يعتبر نزاعاً مسلحاً، وإذا كان الأمر كذلك، فما إذا كان نزاعاً داخلياً أم دولياً عندما يُستخدم مصطلح "الصراع الداخلي المُدَوَّل"، ومن غير الواضح ما إذا كانت الأعمال العدائية الداخلية تحكمها قواعد الصراع المسلح الداخلي أم الدولي، على سبيل المثال، عندما تقاتل القوات الأجنبية المتمردون أو القوات الحكومية، والصراع المحلي المُدَوَّل هو المصطلح المستخدم لوصف مثل هذا الصراع. ومن الأمثلة المهمة لهذا النوع من الحرب المسلحة المختلطة الحروب في البوسنة وأنجولا ومؤخراً سوريا واليمن وليبيا.^(٢)

(1)Bakur, Omar Abdel Halim. The concept of non-international armed conflict and its impact on the application of international humanitarian law, MA thesis, College of Law, United Arab Emirates University, March 2021, pp. 87-88.

(2)Bakur, Omar Abdel Halim, op.cit.p.53-54.

المطلب الثاني

أنواع النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل

ترجع أسباب النزاع المسلح إلى عدة أسباب منها عدم التوافق بين رغبات الأطراف المختلفة وأفعالهم، أو عن طريق عدم اشباع حاجة من الحاجات الاجتماعية الأساسية مثل الانتماء المتمثل في الحب والمشاركة والتعاون والشعور بالحرية والاحترام، فضلاً عن ضعف المرونة والتشدد في الرأي ونقص التسامح عند الاختلاف في القيم والتقاليد والثقافات^(١)، ومن المعلوم أن النزاع المسلح الداخلي المُدَوَّل له أشكال وأنواع لذلك سوف نقوم بتسليط الضوء على أنواع التدخل من قبل دول أخرى في نزاع مسلح داخلي على الشكل الآتي:^(٢)

النوع الأول:

تدخل يغير صفة النزاع من داخلي إلى دولي ويندرج ضمن إطاره التدخل العسكري المباشر عبر قوات عسكرية لدعم مجموعة منشقة أو متمردة في مواجهة القوات النظامية. التدخل عن بعد عبر تقديم الدعم لمجموعة مسلحة منشقة أو متمردة دعماً كلياً ومع السيطرة الكاملة على المجموعة.

النوع الثاني:

هو الذي يدخل عنصر دولياً على النزاع الداخلي فلا يغير تصنيفه إنما يجعله نزاعاً داخلي ذو أبعاد دولية (نزاع غير دولي ذو طابع دولي) ويندرج ضمن إطار الأشكال التالية على سبيل المثال لا الحصر: تقديم الدعم إلى مجموعة مسلحة تقاتل الحكومة في دولة ما دون أن يصل الدعم إلى مستوى السيطرة الكاملة.

(1) <https://ar.wikipedia.org>

(2) Sahiri, Kheira. Types of Armed Conflicts According to International Humanitarian Law, Comprehensive Journal of Law, Faculty of Law, University of Badji Mokhtar, Annaba, Algeria, March 2022, p. 28

المبحث الثاني

الاتفاقيات الدولية ودور رجال القانون

في إرساء الأساس القانوني للنزاعات العالمية

لا شك ان الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لها دور كبير في حل الكثير من النزاعات المسلحة، لذلك أشارت اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ الى الدور الهام والمثالي الذي تلعبه المعاهدة الدولية وذلك من خلال التعاون بين الدول بغض النظر عن نوع الانظمة الاقتصادية والسياسية، بالإضافة الى دور فقهاء القانون الدولي في النظر بالنزاعات المعروضة امامهم وتحديد نوع النزاع واسبابه وطرق حل النزاع بالطرق السلمية، لذلك سوف نسلط الضوء من خلال هذا المبحث في مطلبين الاول (دور فقهاء القانون الدولي) والمطلب الثاني (دور الاتفاقيات الدولية في تحديد الاساس القانوني للنزاعات المُدَوَّلة).

المطلب الأول

دور فقهاء القانون الدولي

فيما يتعلق بالأساس القانوني للقضايا الدولية وتحديد أي من النظريتين "العالمية" أو "المختلطة" يجب اعتمادها، يختلف الفقه^(١)، وبما أن التدخل الدولي في الشؤون الداخلية من شأنه أن يحول الصراع من داخلي إلى دولي، فقد رأى بعضهم أنه ينبغي تبني النظرية العالمية واتباع القواعد التي تحكم الصراعات الدولية. ولأن طبيعة الصراع مرتبطة بأطرافه ولأن تلك القوانين تعتمد على النزاع بين الدول، فإن أنصار النظرية المختلطة يزعمون أنه ينبغي تطبيق القواعد التي تحكم الصراع الدولي وغير الدولي في وقت واحد. ومع ذلك، ينبغي أن تحكم المواجهة بين المنظمات المسلحة والدولة قوانين الصراعات المسلحة غير الدولية، ونتيجة لذلك ينبغي استخدام النظرية المختلطة لتحديد الأساس القانوني للصراع الدولي.

وأصبحت الصراعات المسلحة ذات طابع دولي ووطني في أغلب الأحيان، حيث تختلط بالحروب الانفصالية^(٢)، في حين وصفها قانوني آخر بأنها ذات تأثير دولي محدود، واعتبرها بمثابة حرب أهلية^(٣)، يعتقد البعض أن معيار الشخصية هو الذي يحدد جوهر النزاع ويوضح أساسه القانوني، وينص هذا المعيار على أنه عندما تتمتع جميع أطراف النزاع بالشخصية القانونية الدولية، فإن النزاع يعتبر دوليًا، ويعتبر الخلاف داخليًا إذا كان أحد الأطراف على الأقل يفتقر إلى

(١) Sylvain Vite, "Typology of armed conflicts in international humanitarian law: legal concepts and actual situations." International Review of the Red Cross 91.873 (2009): p 69-94

(٢) علي عواد، قانون النزاعات المسلحة القانون الدولي الإنساني، دار المؤلف، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١.

(٣) شارل زور غيبب، الحرب الأهلية، ترجمة احمد برو، ط ١، دار منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨١ ص ١٧.

هذه الشخصية، ويعتقد البعض أن الحرب الأهلية - وبشكل أكثر تحديداً، الحرب الانفصالية التي تصنف على أنها صراع غير دولي - هي كل ما يوجد عندما تتصادم مجموعة من المواطنين المسلحين وسلطة الدولة داخل حدودها^(١)، ومن المعايير التي تمت مناقشتها معيار الطبيعة الدولية، والذي يقيم كل خلاف على حدة من خلال توسيع نطاقه الزماني والمكاني وفحص عواقبه، وينظر هذا المعيار إلى أشكال وأنواع النزاعات التي ليست دولية تماماً ولكنها تتمتع ببعض سمات وخصائص النزاع الدولي، والتي يشير إليها البعض بالنزاعات غير المسماة، ولا يعتمد على الشخصية القانونية لأطراف النزاع^(٢)، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مقترحاً يستند إلى النظرية العالمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على كافة النزاعات، بما في ذلك النزاعات الدولية وغير الدولية التي تتدخل فيها دول أخرى، وقد تم تقديم هذا الاقتراح خلال مؤتمر الخبراء الحكوميين المعني بتطوير وتأكيده القانون الدولي الإنساني الذي عقد في جنيف عام ١٩٧١^(٣)، لكن أغلبية الدول المشاركة في القمة رفضت هذا الاقتراح^(٤)، وزعموا أن هذا من شأنه أن يشجع المتمردين والمنظمات المسلحة على البحث عن مساعدات خارجية لتعزيز مستوى الحماية الحالي الذي يتمتعون به وتحسين مستويات معيشتهم^(٥)، لذا قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اقتراحاً آخر في عام ١٩٧٢^(٦)، إن تطبيق قانون النزاعات الدولية على العلاقة بين الدولة الأصلية والدولة المتدخلة هو الفكرة الرئيسية لهذا التوجه، إلا أنه يجب تطبيق قانون النزاعات المسلحة الداخلية على العلاقة بين المسلحين والدولة إذا كان الهدف الوحيد للتدخل الخارجي هو مساعدة منظمات المعارضة المسلحة، وإن استخدام القوة المسلحة على أراضي دولة أخرى عند اندلاع صراع داخلي من قبل دولة متدخلة يعتبر صراعاً دولياً في مجمله، بغض النظر عن فكرة اللجوء إلى القوة في

(١) طلعت جياذ لحي علي الحديدي، المركز القانوني للشركات متعددة الجنسية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٢٦

(٢) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٢٥.

(٣) شاري خالد معروف، مسؤولية الدولة عن الأضرار أثناء النزاعات المسلحة - دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٣٢.

(٤) رشا نيب لزيق، إشكالية تصنيف بعض النزاعات المسلحة، مؤسسة بيت عامل لحقوق الإنسان، دراسات المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات، دورة ٢٠١٣، ص ٣٩٣

(٥) International Committee of Red Cross Conference of Government Experts on Reaffirmation and the Development of International humanitarian Law Applicable in Armed Conflict, Report the on the Conference, Geneva, August 1971, para.290

(٦) International Committee of Red Cross Conference of Government Experts on Reaffirmation and the Development of International humanitarian Law Applicable in Armed Conflict, Report the on the Conference, V.1, Geneva, July 1972, para.2.331. Journal of college of Law for Legal and Political Sciences ٤٨٢

الإطار، ولهذا السبب تم رفض هذا الاقتراح أيضاً لأنه يمنح امتيازات عديدة للجماعات المسلحة، وتبني هذه النظرية له آثار سلبية^(١).

المطلب الثاني

دور الاتفاقيات الدولية في تحديد الأساس القانوني للنزاعات المُدَوَّلة

استناداً إلى اتفاقيات جنيف الأربع التي عدت النزاعات الداخلية هي السبب الجذري للحروب الدولية، لذلك سوف نتحقق من لغة المادة المشتركة الثالثة التي تتعلق بالنزاعات غير الدولية لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على النزاعات الدولية ونقبلها كأساس للقانون، ويشمل هذا أن يُطلب من كل طرف أن ينفذ، على الأقل، البنود التالية في حالة نشوب نزاع... ليس له طابع دولي في أراضي... الأطراف السامية المتعاقدة: "الأشخاص الذين لا يشاركون بشكل نشط في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجروح". وفيما يتصل بما سبق ذكره، فإن السلوكيات التالية محظورة وستظل محظورة في جميع الأوقات والأماكن.^(٢)

وفي حين أن المادة المشتركة الثالثة تشرح العلاقة بين المتحاربين والحكومة، وخاصة عندما يتصاعد الصراع إلى صراع دولي وتُنسب أفعالهم إلى دول أجنبية حيث يحمل المتحاربون جنسيات مختلفة، يعتقد البعض أن تدخل دولة أو أكثر أجنبية إلى جانب المتمردين أو الجماعات المسلحة يستلزم استخدام المادة المشتركة الثانية فيما يتعلق بالعلاقة بين الدول.^(٣)

وعلى ما يبدو أن المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف توفر الحماية والتقدم في مجال حماية حقوق الضحايا ضد الانتهاكات، فإن هذه الحماية لم تمتد إلا إلى غير المشاركين الذين ألقوا أسلحتهم؛ ولم تشمل المشاركين الذين حملوا الأسلحة من أجل المطالبة بحقوقهم، استجابة لضغوط من الجماعات المسلحة، أو لأنهم كانوا في حاجة ماسة إلى المال بسبب صعوبات العيش في مكان وزمان معينين، وعلى سبيل المثال، تشير إلى العوامل الاقتصادية، مثل ارتفاع معدل البطالة والندرة المالية الحادة - التي دفعت بعض المقاتلين الأفراد إلى الانضمام إلى حرب عام ١٩٩٦ بين الحزب

(١) جيمس ج. ستيوارت، نحو تعريف واحد لنزاع المسلح، رؤية نقدية للنزاع المسلح المُدَوَّلة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع. ٢٠٠٣، ٨٥٠، ص ٩، مقال منشور على الموقع: <https://www.icrc.org/ara/asset>

(٢) المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩.

(٣) دلشاد محمد عباس، التنظيم الدولي لحماية الأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص ٢٢.

الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ومن هنا نكتشف خلافاً في المادة الثالثة، وقد يتساءل البعض عن كيفية ارتباط الصراع المسلح بين الطرفين بموضوع دراستنا، فوفقاً للباحث فإن المساعدات المادية والعسكرية التي قدمتها دولتان إقليميتان كانت السبب الرئيسي في نشوء الصراع ونموه، وأدى إهمالهما لها إلى سيطرة أحد الطرفين أو كليهما على جزء كبير من كردستان لفترة من الزمن، وينبع دعم الدول الإقليمية من مصالحها الخاصة التي تتوافق مع أحد طرفي الصراع، فضلاً عن دعم النخبة الحاكمة في الدولة العراقية آنذاك لأحد الأطراف.

لقد أثار البروفيسور جيمس ستيفارت نقطة سياسية بالغة الأهمية: فبالإضافة إلى حقيقة وجود اختلاف حتى في التصنيف الثنائي للنزاعات المسلحة، فإن المادة المشتركة الثالثة والبروتوكول الإضافي الثاني لا يحتويان على بند يمنح المقاتلين وضع أسرى الحرب، ولا يحتويان على أي أحكام تحظر محاكمة المسلحين من قبل الجانب المعارض، وعلى سبيل المثال، لأن المادة المذكورة أعلاه لم تتضمن بنداً يحظر محاكمة المقاتلين، فإن المادة المشتركة الثالثة تحظر تعذيب المقاتل ولكنها لا تحظر وفاته بتهمة الخيانة^(١)، وعلى غرار الصراع المسلح المطول بين حزب العمال الكردستاني والسلطات التركية، اتهمت تركيا زعيم الحزب السيد عبد أوجلان بالخيانة وحكمت عليه بالإعدام، الذي تم تغييره لاحقاً إلى السجن مدى الحياة. كما رفضت تركيا تطبيق القانون الإنساني الدولي، وطبقت بدلاً من ذلك القانون المحلي. ووفقاً لبعض الآراء، يجب اتباع المبادئ التوجيهية التي تحكم تفاعل الأطراف الثلاثة في النزاعات الداخلية إذا تدخل طرف أجنبي، غير أن آخرين قسموا الصراعات إلى ثلاث فئات: مختلطة (مثل الصراع في يوغوسلافيا السابقة)، وداخلية (مثل الصراع في أنغولا)، ودولية (مثل حرب الخليج الثانية)^(٢)، والاتجاه الثالث هو أن الصراع الذي تم تدويله – والصراع البوسني هو المثال الأبرز – هو صراع ذو طبيعة غير دولية، وعلى هذا النحو، فإنه يخضع للبروتوكول الإضافي الثاني والمادة الثالثة المشتركة^(٣)

(١) جيمس ج. ستيفارت، مصدر سابق، ص ٥.

(٢) رينه كوسيرتك، البروتوكول الإضافي لسنة ١٩٧٧ - مرحلة حاسمة في تطوير القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع ٥٧، تشرين الثاني ١٩٩٧، ص ٥٠١.

(٣) Meron, Theodor "Classification of armed conflict in the Former Yugoslavia: Nicaragua's fallout." American Journal of International Law, Vol.92.No2, April 1998, p. 237.

الخاتمة

وباختصار، أثبتت هذه الدراسة أن النزاعات المسلحة الدولية ظاهرة معقدة تتطلب فهماً شاملاً لأسسها القانونية ومفاهيمها وأنواعها، وقد تمكنا من توضيح كيفية تأثير التدخلات الأجنبية على طبيعة النزاعات وتحويلها من صراعات محلية إلى دولية من خلال استعراض تعريف النزاع المسلح الداخلي المدعوم وأشكاله المختلفة، كما أظهرت البحث كيف تحدد الاتفاقيات الدولية والفقهاء الأساس القانوني للنزاعات الدولية، مبرزين الحاجة إلى التعاون الدولي في حل هذه القضية، وإن تحقيق السلام والاستقرار يتطلب رفع الوعي القانوني وخلق الأطر التشريعية اللازمة لحماية المدنيين وضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني.

نتائج البحث

١. فهم شامل للنزاعات المُدَوَّلة: توصل البحث إلى أن النزاعات المسلحة المُدَوَّلة تتميز بوجود عنصر خارجي، مما يجعل تصنيفها قانونياً أكثر تعقيداً.
٢. تحديات قانونية: أظهر البحث أن القانون الدولي الإنساني لا يحدد إطاراً واضحاً للنزاعات المسلحة المُدَوَّلة، مما يؤدي إلى صعوبات في تطبيق القوانين بشكل فعال على هذه النزاعات.
٣. دور الفقهاء والاتفاقيات: أكد البحث على أهمية دور الفقهاء والاتفاقيات الدولية في صياغة القواعد القانونية المتعلقة بالنزاعات المُدَوَّلة، مما يساهم في تعزيز الفهم القانوني وتوجيه السياسات الدولية.
٤. آثار سلبية على المدنيين: أظهرت النتائج أن النزاعات المسلحة المُدَوَّلة تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين.

توصيات البحث

١. إنشاء الأطر القانونية: لضمان الحماية الفعالة للمدنيين وتسهيل تطبيق القانون الإنساني الدولي، فمن المستحسن وضع أطر قانونية دولية واضحة تتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية.
٢. تعزيز التعاون الدولي: ينبغي تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات المرتبطة بالنزاعات المُدَوَّلة، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات.
٣. زيادة الوعي القانوني: يُنصح بإقامة برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز الوعي القانوني بين الفقهاء وصانعي القرار حول طبيعة النزاعات المُدَوَّلة وأهمية القوانين المعمول بها.
٤. تأمين الحماية للمدنيين: يجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لحماية المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة المُدَوَّلة، بما في ذلك توفير المساعدات الإنسانية والدعم النفسي.

٥. البحث المستمر: يُوصى بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول النزاعات المسلحة المُدَوَّلة لفهم ديناميكيته بشكل أفضل، مما يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها.

المراجع

أولاً/ المراجع العربية

١. تريستان فيرارو، الموقف القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن مفهوم النزاعات المسلحة التي تتضمن تدخلاً أجنبياً وبشأن تحديد أحكام القانون الدولي الإنساني المنطبقة على هذا النوع من النزاعات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مج ٩٧، ع ٩٠٠، ٢٠١٥، ص ١٢٣١.
٢. جيمس ج. ستيوارت، نحو تعريف واحد لنزاع المسلح، رؤية نقدية للنزاع المسلح المدول، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع ٨٥٠، ٢٠٠٣، ص ٩، مقال منشور على الموقع : <https://www.icrc.org/ara/asset>
٣. دلشاد محمد عباس، التنظيم الدولي لحماية الأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص ٢٢.
٤. رشا نيب لزيق، إشكالية تصنيف بعض النزاعات المسلحة، مؤسسة بيت عامل لحقوق الإنسان، دراسات المدرسة الصيفية في القانون والنزاعات، دورة ٢٠١٣، ص ٣٩٣.
٥. رينه كوسيرتك، البروتوكولان الإضافيان لسنة ١٩٧٧ - مرحلة حاسمة في تطوير القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع ٥٧، تشرين الثاني ١٩٩٧، ص ٥٠١.
٦. شارل زور غيبب، الحرب الأهلية، ترجمة أحمد برو، ط ١، دار منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨١ ص ١٧.
٧. شاري خالد معروف، مسؤولية الدولة عن الأضرار أثناء النزاعات المسلحة - دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٣٢.
٨. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٢٥.
٩. طلعت جواد لحي علي الحديدي، المركز القانوني للشركات متعددة الجنسية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.
١٠. علي عواد، قانون النزاعات المسلحة القانون الدولي الإنساني، دار المؤلف، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١.
١١. المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩.

ثانياً/ المراجع الأجنبية

1. International Committee of Red Cross Conference of Government Experts on Reaffirmation and the Development of International humanitarian Law Applicable in Armed Conflict, Report the on the Conference, Geneva, August1971, para.290



2. **International Committee of Red Cross Conference of Government Experts on Reaffirmation and the Development of International humanitarian Law Applicable in Armed Conflict, Report the on the Conference, V.1, Geneva, July 1972, para.2.331. Journal of college of Law for Legal and Political Sciences ٤٨٢**
3. **Meron, Theodor "Classification of armed conflict in the Former Yugoslavia: Nicaragua's fallout." American Journal of International Law, Vol.92.No2, April 1998, p. 237.**
4. **Al-Saleh, Muhammad Jamal, op.cit p.53-54.**
5. **Bakur, Omar Abdel Halim. The concept of non-international armed conflict and its impact on the application of international humanitarian law, MA thesis, College of Law, United Arab Emirates University, March 2021, pp. 87-88. ⁽¹⁾ <https://ar.wikipedia.orgw>**
6. **Sahiri, Kheira. Types of Armed Conflicts According to International Humanitarian Law, Comprehensive Journal of Law, Faculty of Law, University of Badji Mokhtar, Annaba, Algeria, March 2022, p. 28**
7. **Sylvain Vite, "Typology of armed conflicts in international humanitarian law: legal concepts and actual situations." International Review of the Red Cross 91.873 (2009): p 69-94**